أبناء هذه المناطق يعانون من الضائقة بنوعيها، بدليل أن معدل الدخل السنوي للفرد لدى الكثيرين من عائلات الضفة الغربية وقطاع غزة أقل مما يحتاجه كل مواطن لتوفير المتطلبات العضوية من مأكل ومشرب ومأوى، ولعل في ارتفاع نسبة الوفيات عند الأطفال دلالة كافية على وجودها.

بالاضافة لهذه الضائقة المطلقة، هنالك الأكثرية من أبناء وعائلات الضفة والقطاع التي تواجه مشكلة الضائقة النسبية، خاصة ونحن نواجه المجتمع الاسرائيلي في هذه البلاد وما يوفره لأعضائه من الشروط التي لا تقل في مستواها عن ارقى المجتمعات الأوروبية. مواجهة هذا المجتمع تفرض عملاً دؤوباً لتقليص الفجوة الاقتصادية لكي لا تجرفنا تياراتهم وتجعل من أبناء المناطق المحتلة مصدراً للعمل الرخيص الذي يخدم الاقتصاد الاسرائيلي ويعيش على فتات موائده.

مشكلة الاسكان التي نحن بصددها هي حصيلة سنوات عديدة من الاهمال وانعدام التخطيط السليم. ونحن نلمس أثر هذا الاهمال في عدد الوحدات السكنية الموجودة حالياً ونوعية ومستوى الخدمات التي تتوفر فيها، ونلاحظها أيضاً في درجة الازدحام فيها عن ثلاثة أنفار للغرفة الواحدة، وهذه الدرجة من الازدحام المتفق عالمياً على أنها درجة الضائقة السكنية، يواجهها العمال، وهم الأكثرية، عندما يحاول أحدهم ايجاد شقة صغيرة لعائلته، فيجد أن اجرة هذه الشقة قد تزيد عن مجموع دخله الشهري.

هذه أمور أصبحت مألوفة للكثيرين، حتى أن البعض يراها حقيقة مسلماً بها ولا مجال لتغييرها وكأنها قدر لا مفر منه. وعلى ضوء هذه الحقيقة المرة وما يترتب عليها من نتائج، فان هدف هذا البحث اعطاء صورة واضحة عن الأحوال السكنية في المناطق المحتلة، ولفت نظر المعنيين الى ضرورة وضع الحلول المناسبة لها، لكي تتاح لأبناء هذا البلد فرصة البقاء على أرضهم. لهذا الغرض سيتم عرض ابعاد المشكلة وكيفية معالجتها وذلك بتوضيح مفهوم ومؤشرات الضائقة السكنية وما يرتبط بها من دخل، ثم ننتقل الى تقدير عدد الوحدات السكنية المتوفرة ومقارنتها بالعدد المطلوب على ضوء المتغيرات السكانية. ان الفرق الحاصل بين الوحدات المعروضة من جهة، وتلك التي نحتاجها من جهة ثانية، يحدد حجم العجز في الوحدات، ومن ثم ننتقل الى وضع برنامج لسد هذا العجز خلال السنوات العشر المقبلة.

تنفيذ هذا البرنامج يتوقف على مدى ما يتوفر من وسائل لتحقيق هذه الغاية. هنا يطرح السؤال عن ماهية مشكلة الاسكان، وهل هي مشكلة الفرد أم المجتمع، وما هو مدى التزام المجتمع بايجاد الحلول المناسبة لها؟ انطلاقاً من هذه الفلسفة، تجري دراسة نوعية الوسائل المطلوبة وحجمها لتوفير الحد الأدنى من الوحدات السكنية، وما هي الأولويات التي يجب مراعاتها عند اقامة هذه الوحدات، وأخيراً ما هي الفوائد الاجتماعية والاقتصادية التي يجنيها المجتمع عندما يوفر الحلول السليمة لهذه المشكلة.

مؤشرات الضائقة

هنالك عدة مؤشرات يعتبر وجودها في أي مجتمع دليلاً على احدى صور الضائقة: